أثر النفط في الخلاف الحدودي البري بين المملكة العربية السعودية وقطر ١٩٢٢ ـ ١٩٦٥

ا.م.د. أحمد صالح خليفة م.ب. هدى إسماعيل محمود
جامعة الانبار / كلية الاداب

الخلاصة

تعد الدراسات الحدودية من الدراسات المهمة لما يترتب عليها من مشاكل تنشأ بين الدول المتجاورة وما ينجم عنها من نتائج خطيرة قد تؤدي إلى خسائر بشرية ومادية هائلة.

عادة تنشأ الخلافات حول الحدود بين الدول لأسباب اقتصادية وإستراتيجية ، فالاقتصادية منها غالبا ما ترجع إلى ظهور النفط في منطقة ما فيحاول احد الأطراف الاستحواذ عليها وبالتالي ينشأ رد فعل من الجانب الأخر محاولا هو الأخر الحصول عليها ، وهذا ما حدث في منطقة شبه الجزيرة العربية بين دول الخليج العربي ومنها المملكة العربية السعودية وجارتها قطر وإضافة إلى هذا وذاك تلعب القوى الاستعمارية ومصلحها دورا بارزا في إثارة مشاكل الحدود واستمرارها لفترات طويلة إذ قامت القوى الاستعمارية برسم خطوط مصطنعة بين الأقطار العربية نظرا لعدم وجود حدود طبيعية تفصل بينها

من هذا المنطلق برز الاهتمام بالدراسات التي تعني بالخلافات الحدودية في المنطقة العربية ومنها الخلاف الحدودي البري بين المملكة العربية السعودية وقطر لتحديد أسبابها والظروف التي رافقتها وكشف الأهداف التي خطط ويخطط لها الاستعمار في المنطقة العربية.

Abstract

Studies of the border are important studies because of their problems arise between the neighboring countries and the resulting serious consequences may lead to casualties and enormous material.

Usually arise differences on the border between the countries for economic reasons and strategy, economic reasons which is often due to the emergence of oil in the region tries to one of the parties acquired and thus created a reaction from the other side, trying is the other obtained, and this is what happened in the Arabian Peninsula between the countries Arabian Gulf, including Saudi Arabia and neighboring Qatar, in addition to this and that to play the colonial powers and Troubleshooter prominent role in raising the problems of the border and continue for long periods, as the colonial powers draw lines artificially between the Arab countries due to the lack of natural boundaries separating them.

From this point of interest studies has emerged, which means border disputes in the Arab region, including land border dispute between Saudi Arabia and Qatar, to determine the causes and circumstances which accompanied and revealed that the plans and objectives planned colonialism in the Arab region.

المقدمة

تعد الدراسات الحدودية من الدراسات المهمة لما يترتب عليها من مشاكل تنشأ بين الدول المتجاورة وما ينجم عنها من نتائج خطيرة قد تؤدي إلى خسائر بشرية ومادية هائلة

وعادة تنشأ الخلافات حول الحدود بين الدول لأسباب اقتصادية وإستراتيجية، فالاقتصادية منها غالبا ما ترجع إلى ظهور النفط في منطقة ما فيحاول احد الأطراف الاستحواذ عليها وبالتالي ينشأ رد فعل من الجانب الأخر محاولا هو الأخر الحصول عليها ، وهذا ما حدث في منطقة شبه الجزيرة العربية بين دول الخليج العربي ومنها المملكة العربية السعودية وجارتها قطر، وإضافة إلى هذا وذاك تلعب القوى الاستعمارية ومصلحها دورا بارزا في إثارة مشاكل الحدود واستمرارها لفترات طويلة إذ قامت القوى الاستعمارية برسم خطوط مصطنعة بين الأقطار العربية نظرا لعدم وجود حدود طبيعية تفصل بينها

من هذا المنطلق برز الاهتمام بالدراسات التي تعني بالخلافات الحدودية في المنطقة العربية ومنها الخلاف الحدودي البري بين المملكة العربية السعودية وقطر لتحديد أسبابها والظروف التي رافقتها وكشف الأهداف التي خطط ويخطط لها الاستعمار في المنطقة العربية، وبالذات شبه الجزيرة العربية لكون الخلافات التي أثيرت فيها هي خلافات ضمنية ظهرت داخل كيان امة واحدة تاريخها مشترك ولغتها واحدة ومصيرها مشترك فكانت هنالك ضرورة قصوى لكتابة بحث أكاديمي محايد يوضح الأسباب التي أدت إلى ظهور تلك المشكلة والظروف التي رافقتها وتبعية تلك المنطقة. فوقع الاختيار على دراسة واحدة من تلك الخلافات وهو الخلاف الحدودي البري بين المملكة العربية السعودية وقطر

تم تحديد الفترة الزمنية للبحث بين عامي ١٩٢٢- ١٩٦٥ ففي عام ١٩٢٢عقد مؤتمر العقير لتسوية المشاكل الحدودية بين المملكة العربية السعودية والعراق والكويت ،حيث أشارت بعض المصادر إلى أن أول ذكر لموضوع الحدود بين قطر والسعودية جاء في ذلك المؤتمر الذي حضره السلطان عبد العزيز ابن سعود من جانب والسير برسي كوكس من جانب أخر. أما اختيار عام ١٩٦٥ والذي ينتهي عنده البحث فكان العام الذي انتهت فيه الخلافات السعودية القطرية حول الحدود وتوصل الطرفان إلى اتفاق أرضى جميع الإطراف .

لقد تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث تضمن المبحث الأول : إثر النفط في الخلاف الحدودي البري بين المملكة العربية السعودية وقطر قبل قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٢٢-١٩٣٩، وما تم خلال تلك الفترة من مراسلات ومباحثات بين الحكومة البريطانية نيابتاً عن قطر والحكومة السعودية حول ترسيم الحدود السعودية القطرية.

وتطرق المبحث الثاني : إلى نشاط الشركات النفطية البريطانية والأمريكية ودورها في إثارة الخلاف بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٥١، إذ كان لنشاط تلك الشركات السبب في تجدد الاحتجاجات المتبادلة بين الأطراف المختلفة ومثل مرحلة جديدة في تطور الخلاف

وناقش المبحث الثالث :مؤتمرا لندن والدمام ١٩٥١-١٩٥٢ حول موضوع الخلاف الحدودي بين قطر والسعودية والنتائج التي تم التوصل إليها.

وتناول المبحث الرابع: تجمد الخلاف الحدودي بين المملكة العربية السعودية وقطر بسبب مشكلة الحدود حول واحة البريمي حتى ١٩٦٥ ،فقد أدت تلك المشكلة إلى قطع المفاوضات التي جاءت تحصيل حاصل لقطع العلاقات الدبلوماسية بين بريطانية والمملكة العربية السعودية وبقاء الأمر معلقاُ إلى عام ١٩٦٥ وتوصل الطرفان إلى حل لموضوع الخلاف بعد أن عادت العلاقات الدبلوماسية بين الحكومتين السعودية والبريطانية . وفي الخاتمة استعرضنا ابرز الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة واثبات الفرضية التي تطرقنا لها في المقدمة .

اعتمد البحث على جملة من المصادر العربية والمعربة كان أهمها كتاب جون كيلي ، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية ، وشبه الجزيرة العربية والخليج والغرب ، وما يؤخذ على جون كيلي تحمسه الواضح لوجهة النظر البريطانية ، بل إنه جعل من كتابه الأول ميدانا للرد على ادعاءات الحكومة السعودية وإثبات وجهة النظر البريطانية، واعتمد البحث أيضاً على دراسات

جمال زكريا قاسم وخاصة كتابه الموسوم بـ (الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩١٤ – ١٩٤٥) (وكذلك للفترة ١٩٤٥ – ١٩٧١) ، وهو من الدراسات العلمية الرصينة ،ولا يقل عنه أهمية كتاب عبد العزيز محمد المنصور الموسوم بـ (التطور السياسي لقطر ١٩١٦ – ١٩٤٩) كما اعتمدت الباحثة على كثير من المصادر العربية والمعربة التي يمكن الاطلاع عليها في قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول

أثر النفط في الخلاف الحدودي البري بين المملكة العربية السعودية وقطر قبل الحرب العالمة الثانية ١٩٢٢-١٩٣٩

ارتبطت مشكلة الحدود القطرية - السعودية كغيرها من المشكلات الحدودية في منطقة الخليج العربي بموضوع اكتشاف النفط ومحاولات التنقيب عنه، إلا أن المشكلة اتجهت في البداية اتجاهاً يختلف عن المشكلات الحدودية في منطقة الخليج العربي ، إذ طالبت السعودية بضم جزء من أراضي قطر إليها، فقد خضعت قطر للسيطرة السعودية أول مرة عام ١٧٩٢ قبل تولي آل ثاني الحكم فيها إذ كان يحكمها في ذلك الوقت قبيلة العتوب من آل خليفة الذين قدموا من الكويت لكنهم أجبروا على إثر ألاجتياح السعودي اللجوء إلى البحرين وأصبحت المدة التي ظلت فيها قطر خاضعة للسيطرة السعودية الحجة التي يستند إليها السعوديون في ادعاءاتهم بقطر في ما بعد(١).

أن مشاكل الحدود بين قطر والسعودية ظهرت بوضوح خلال انعقاد مؤتمر العقير عام١٩٢٢ حيث أشارت المصادر إلى أن أول ذكر لموضوع الحدود بين قطر والسعودية جاء في ذلك المؤتمر، الذي حضره السلطان عبد العزيز ابن سعود من جانب والمندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس من جانب أخر، وفي المؤتمر المذكور طالب السلطان عبد العزيز ابن سعود بضم أراضي قطر إلى منطقة امتياز شركة النفط الشرقية والعامة وكان قد مثلها في المؤتمر فرانك هولمز ولكن برسي كوكس حذر السلطان عبد العزيز ابن سعود من تنامي طموحاته مؤكداً له أن قطر ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة حماية خاصة تجعل من المحال بالنسبة إلى بريطانيا أن تقف مكتوفة الأيدي حيال محاولاته في ضم جزء من أراضي قطر إلى أراضيه بالقوة، ولتوضيح وجهة نظره قام برسي كوكس برسم خط أوضح فيه الحدود السعودية القطرية يبدأ من نهاية الخليج الواقع إلى الجنوب من جزيرة البحرين ويمتد إلى الشرق من أنباك وقد عرف الخط بتصريح كوكس، وذلك ألتحديد من جانب كوكس لا يعني أن اتفاقا ما قد تم التوصل إليه بخصوص الحدود السعودية القطرية في مؤتمر العقير أو أن السلطان عبد العزيز ابن سعود وافق على ذلك التحديد وإنما يعني خط كوكس مجرد رأي خاص بصاحبه(٢).

قامت بريطانيا أثناء مفاوضات مؤتمر العقير ١٩٢٢ بتذكير السلطان عبد العزيز ابن سعود بالمعاهدة التي عقدتها مع شيخ قطر عبد الله بن قاسم آل ثاني عام١٩١٦حيث نصت المادة الخامسة منها على أن يتعهد (**الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني بأن لا يقيم أي علاقات وأن لا يجري أي اتصالات مع دولة أخرى وأن لا يستقبل وكيلاً عنها وأن لا يتنازل لها عن أي قطعة أرض من أراضي قطر بأي شكل من الأشكال دون مواقفه الحكومة البريطانية حسب ألاتفاقيات المانعة أو الأبدية**)(٣).

بذلك قيدت بريطانيا حاكم قطر عبد الله بن قاسم بهذه المعاهدة كي لا يمنح امتيازات أو أي احتكارات لأي شركة أو دولة دون موافقة بريطانيا، وهو ما ستستخدمه سلاحاً قانونياً ضد الشيخ

فيما بعد عندما يحتدم الصراع بين شركات النفط للحصول على امتيازات التنقيب والإنتاج خاصة بين الشركات البريطانية والأمريكية[٤]، ولأجل إيقاف جميع ألادعاءات السعودية في قطر بذلت بريطانيا جهود متواصلة من أجل تطبيق (اتفاقية الخط الأزرق) التي عقدتها بريطانيا مع الحكومة العثمانية عام ١٩١٣ وحددت بموجبها الحدود الشرقية للسعودية فقد أكد برسي كوكس أن الخط الأزرق يفصل الأراضي السعودية عن أراضي قطر وهو يمتد بين سلوى وخور العديد[٥].

في الوقت الذي كانت ألاتصالات جارية بين بريطانيا والسلطان عبد العزيز ابن سعود لعقد مؤتمر العقير، ذهب الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني إلى البحرين ليلتقي بالمقيم البريطاني هناك في الثاني والثالث من تشرين الثاني ١٩٢٢ ليعبر له عن مخاوفه من أن يشن السلطان عبد العزيز ابن سعود هجوماً على قطر ومتسائلاً عما يمكن لبريطانيا أن تقدم له من عون إذ ما واجه مثل هذا الموقف ، أوضح تريفور الوكيل السياسي البريطاني في الخليج في حينها لشيخ قطر أن حكومته ليست على استعداد أن تعد بأكثر من مساعيها الحميدة و أشار إلى العلاقة بين الشيخ عبدالله والسلطان عبد العزيز ابن سعود على ما يرام وأنه ليس لدى شيخ قطر ما يدفعه للخشية من هجوم يقوم به السعوديون على بلاده ولكنه لم يقطع بأن الأمور قد تستمر على نفس المنوال[٦].

إزاء تلك التطورات طلب شيخ قطر في الثالث والعشرين من أيار ١٩٢٥ من بريطانيا تزويده بالسلاح وفقاً للمادة الثالثة من اتفاقية عام ١٩١٦ التي تخلى بموجبها عن تجارة السلاح وتصديره مقابل تزويد بريطانيا له بما يحتاجه، لكن بريطانيا ما طلته وعلى مدى سنوات وازدادت على ذلك باكتفائها بدعمه بالأساليب الدبلوماسية في حالة تعرضه للخطر[٧].

رغم مطالب الشيخ عبد الله المتكررة للحصول على السلاح بين ١٩٢٣- ١٩٢٦ إلا أنه لم يحصل على مطالبه، لذلك لجا إلى الرد على الحكومة البريطانية بأسلوبه ففي عام ١٩٢٦ رفض الشيخ عبد الله استقبال الجيولوجيين من شركة النفط الأنكلو-الفارسية معللا ذلك بعدم قدرته على حماية هؤلاء دون توفر السلاح لديه[٨]، اتبع ذلك بمنع التجار الهنود من دخول قطر لنفس السبب، ولما حاولت بريطانيا التشكيك بقدرة قطر على دفع ثمن السلاح الذي يطلبه شيخها، أكد الشيخ عبد الله قبوله دفع المبلغ المطلوب، والبالغ حوالي (٢٥,٠٠٠٠) روبية بعد أن ترسل له بريطانيا عينات من السلاح ليرى مدى صلاحيتها، وبذلك سحب ذريعتها هذه ووافقت على تسليمه السلاح بناء على توصيه من المقيم السياسي تريفور[٩].

انتهت ألازمة التي مرت بها قطر مؤقتا وخفت حالة القلق التي كانت تراود الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثاني عام ١٩٢٧[١٠]، حيث وقعت آنذاك بين بريطانيا والسعودية معاهدة جدة التي حلت محل معاهدة دارين ١٩١٥ لأنها لم تعد عملية ولا مجدية إذ وضعت السعودية في حالة التبعية للبريطانيين الذين اعترفوا في معاهدة جدة بالاستقلال التام للسعودية[١١]، وبموجب هذه المعاهدة تعهد الملك عبد العزيز ابن سعود مجدداً بالمحافظة على علاقات الود والسلم مع قطر والبحرين والكويت ومشيخات الساحل العماني المرتبطة مع بريطانيا بعلاقات تعاهديه، وأن لا يقوم بأي عمل عدواني ضدها[١٢].

كان من الممكن لبريطانيا استمرارها بسياسة الأمر الراهن مع قطر وتسير أمورها بموجب اتفاقية ١٩١٦ التي لم توضع فعلياً حيز التنفيذ، لكن دخول الولايات المتحدة الأمريكية على خط نفوذها في الخليج، في الثلاثينات من القرن العشرين عبر ألامتيازات النفطية التي حصلت عليها من السعودية والبحرين بعد إعلانها لسياسية الباب المفتوح أثار مخاوفها، وازدادت هذه المخاوف عندما قدم الشيخ عبدالله إشارات تفيد أنه يرغب في التقارب مع السعوديين والتحالف معهم وذلك في لقائه مع المقيم البريطاني تريفور في آب ١٩٣٠، وخاصة إذ لم تستجب بريطانيا لمطالبه ومنها حماية بلاده أسوه بالبحرين والكويت والقبول بابنه حمد ولياً للعهد[١٣] ، وأكد هذه الإشارات بقيامه مع أبنائه بزيارة إلى الرياض في أيلول ١٩٣٣، وقد اختلفت تفسيرات المؤرخين حول طبيعة هذه الزيارة وتوقيتها فأعادها البعض إلى توجه قطر لتحسين العلاقة مع الحكومة السعودية قي حين رأى آخرون أن الهدف هو مراسيم شكلية لتهنئة الحاكم السعودي بما أنجزه من توحيد البلاد تحت راية آل سعود لكن من المؤكد أن هذه الزيارة ليست اعتباطية[١٤]، حيث تشير بعض المصادر إلى أن

الشيخ عبد الله بن قاسم خلال زيارته للرياض وقع اتفاقا مع الملك عبد العزيز ابن سعود تعهد فيه ألا يمنح امتيازا للنفط في الأراضي الداخلية لقطر وأن لا يزيد ما يمنحه من امتيازات عن مدينة الدوحة والمناطق المجاورة لها (ويبدو واضحا أن شركة كاليفورنيا الأمريكية والملك عبد العزيز كانا وراء هذا التعهد من قبل شيخ قطر)[١٥] ، وذكر آخرون أن الملك عبد العزيز ابن سعود نبه ضيفه الشيخ عبد الله إلى النتائج السلبية المترتبة على منح ألامتياز إلى الشركة الأنكلو – فارسية وأن ذلك سيجعل قطر إحدى التوابع البريطانية وأن حصول الشركة الأخيرة على ألامتياز سيقود البريطانيين إلى مطالبة الشيخ بضمانات لحماية الشركة ومهندسيها فيما سيؤدي في النهاية إلى أنزال قوات بريطانية في قطر[١٦]، وهدد الملك عبد العزيز ابن سعود شيخ قطر بطريقة غير مباشرة قائلا له (**أن القبائل النجدية سوف تهاجم المناطق التي تتوقع منها الهجوم وأن أول هدف لها مصافي شركة النفط عند ذلك يضطر البريطانيون ألاستيلاء على قطر، أما إذا منح ألامتياز لشركة كاليفورنيا فستسير الأمور على ما يرام ولن تكون هناك فرصة للإنكليز للحصول على موطئ قدم في ممتلكاته**)[١٧].

تلقت بريطانيا تلك الأخبار بقلق شديد لاسيما عندما راودتها شكوك بأن الشيخ عبد الله بن قاسم قد تعهد للملك عبد العزيز ابن سعود بعرقلة المصالح والامتيازات النفطية الانكليزية في قطر ولا يتعدى ما يمنحه من امتيازات مدينة الدوحة والناطق المجاور لها، ورغم إنكار الشيخ لمثل هذا التعهد سعت الحكومة البريطانية إلى تغير علاقتها مع قطر[١٨] ، فقد تمسكت بريطانيا أكثر من قبل باتفاقية الخط الأزرق التي عقدتها مع الحكومة العثمانية عام ١٩١٣ والتي بينت فيها حدود الإمارات و المشيخات التي تقع تحت النفوذ البريطانية وتلك التي تقع تحت النفوذ العثماني[١٩]، ومن ثم بدأت بمناورة الشيخ عبد الله عندما زار المقيم البريطاني الدوحة من ١٦-١٨ نيسان ١٩٣٤ ودارت المفاوضات بينه وبين الشيخ حول تفعيل معاهدة ١٩١٦، والتي تعهد الشيخ في احد بنودها بعدم إعطاء امتياز النفط القطري لأي شركة غير بريطانيا أو ليس للبريطانيين الجزء الأكبر في ملكيتها ولذا طلب المقيم البريطاني من الشيخ عبد الله بن قاسم بمنح شركة النفط الأنكلو- فارسية ألامتياز النفطي لقطر مقابل تقديم الحماية البريطانية لها، وقد تركزت تساؤلات الشيخ حول توضيح نوع الحماية المقترح تقديمها لبلاده[٢٠].

حيث أثار الشيخ عبد الله أهمية اعتراف بريطانيا بولي عهده وتأييده عندما يخلفه وكذلك طلب الشيخ عبد الله تحديد نوع الحماية المقترح تقديمها لبلاده إذ ما تعرضت لا اعتداء من ناحية حدودها البرية، أجاب المقيم السياسي البريطاني على ذلك أن الحماية ستكون ضد الهجمات الخطيرة التي قد تشن بدون سبب لها على بلادكم من خارج حدودكم وأن الحماية تتعلق بالغزوات الخطيرة على قطر وليس الغارات الصغيرة على أن يتخذ الشيخ الإجراءات الداخلية المناسبة للدفاع عن بلاده وحفظ الأمن فيها، واشترطت بريطانيا أن يلتزم الشيخ بنصوص معاهدة عام ١٩١٦[٢١].

وافق الشيخ عبد الله على استقبال الفريق الجيولوجي المكلف بأجراء المسح الجيولوجي من قبل الشركة الأنكلو - فارسية بعد أن تلقى طلباً من المقيم السياسي في الخليج، وفي اجتماع عقد في وزارة المستعمرات برئاسة المستر باركينوسون وهو من كبار موظفي وزارة المستعمرات، اتفق فيه على تحويل امتياز قطر في حالة الحصول عليه إلى شركة نفط العراق على اعتبارها خاضعة لاتفاقية الخط الأحمر، والسماح لسامبستون وكيل الشركة لحضور المفاوضات بين حاكم قطر والشركة الأنكلو - فارسية ليكون على علم مما يدور في هذه المفاوضات مما يدل على أن الحكومة البريطانية كانت مترددة بين اتجاهين، الأول يهدف إلى تأييد الشركة الأنكلو- فارسية بدون قيد باعتبارها شركة بريطانية محصنة والاتجاه الثاني يراعي اتفاقية الخط الأحمر إذ كانت قطر داخلة حدوده، بالتالي لا يجوز لأحد الأطراف المشتركين أن يسعى منفردا في الحصول على امتيازات في تلك المنطقة[٢٢].

وجد شيخ قطر في ذلك التردد بين الشركات فرصة لتدعيم موقفه وتردده في إعطاء ألامتياز إلى الشركة الأنكلو- فارسية ولكن المقيم السياسي البريطاني أعطى إنذار إلى الشيخ عبد الله بن قاسم بأنه من غير المسموح أن يعطي أي امتياز لأي شركة لا تكون على الأقل بريطانية[٢٣]، وقام

باستبدال المفاوض السابق الذي حرص على اللباقة وعدم المماس بشعور حاكم قطر بمفاوض جديد كان يتكلم بصراحة ولا يتردد أن يقول للحاكم أن الحكومة البريطانية تريد منه إعطاء ألامتياز للشركة الأنكلو- فارسية وبكل ما يحمله ذلك الطلب من تهديد[٢٤].

نجحت بريطانيا في السابع عشر من أيار ١٩٣٤ في الحصول على امتياز التنقيب عن النفط في قطر للشركة الأنكلو- فارسية ولمدة ٧٥ سنة في مقابل أن تدفع الشركة (٤٠٠,٠٠) روبية عند التوقيع و أيجار سنوي قدره(٠٠٠ ،١٥٠) روبية في السنين الخمسين الأولى ثم (٣,٠٠٠) روبية بعد ذلك وحصة الحكومة قدرها (٣) روبيات للطن ألانكليزي[٢٥]. أما بالنسبة إلى الدوافع التي أدت إلى منح الشيخ عبد الله حاكم قطر امتياز النفط للشركة البريطانية فهو تعهده في معاهدة عام ١٩١٦ بعدم منح امتياز النفط إلى أي شركة دون موافقة الحكومة البريطانية حيث أكد البند الخامس من المعاهدة (أن حاكم قطر لا يستطيع منح أي امتياز دون موافقة الحكومة البريطانية)[٢٦].

أدى منح امتياز النفط القطري للشركة البريطانية إلى إثارة الخلاف مع الحكومة السعودية حول موضوع الحدود، الأمر الذي دفع الملك عبد العزيز ابن سعود من تحذير شيخ قطر بعدم السماح لجيولوجي الشركة الأنكلو- فارسية بأجراء أي عمليات تنقيب في الأراضي القطرية قبل إجراء تسويه لمسألة الحدود بين الطرفين ، لذا تمسكت الحكومة البريطانية باستعدادها للدفاع عن المقاطعات التي تشغلها مشيخة قطر بوصفها حامية للأراضي القطرية، رغم ذلك فقد ضل الإنكليز يخشون من نفوذ السعوديين الذي اخذ يتمدد داخل المشيخات الخليجية ويهدد نفوذهم في تلك الميشخات[٢٧]، لذلك طلبت الحكومة البريطانية من الملك عبد العزيز ابن سعود في أيلول ١٩٣٥ الدخول في مفاوضات من اجل ترسيم الحدود، وبالفعل بدأت بين الجانبين سلسلة من المفاوضات والمراسلات في مدينتي جدة ولندن، استغرقت الفترة المتبقية من الثلاثينيات حتى قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩، وكانت المفاوضات على جانب كبير من الأهمية حيث ظهرت على أثرها مجموعة من الخطوط التي ما أن يعلن احد الأطراف عنها حتى يبادر الطرف الأخر إلى رفضها، ، وعند بداية المفاوضات قدم فؤاد حمزه نائب وزير الخارجية السعودية إلى السفير البريطاني في جدة في الثالث من نيسان ١٩٣٥ مذكرة تتضمن اقتراحاً بتعيين الحدود السعودية مع قطر ومشيخات ساحل عمان ومحميات عدن الشرقية[٢٨].

فيما يتعلق بالحدود السعودية مع قطر فأنها تبدأ **(من نقطة على الساحل الغربي لشبه الجزيرة العربية على بعد ٢٥ كم من رأس دوحة السلوى ويتجه شرقا مسافة ٨ كم لتعود جنوبا إلى الشرق حتى تلامس الساحل الشرقي على بعد ١٢ كم إلى الشرق من خور العديد ويعني هذا أن جبل نخش الواقع عند الطرف الغربي لشبه الجزيرة العربية، وخور العديد على حافتها الشرقية تقعا ضمن الأراضي السعودية)** ، ادعت الحكومة السعودية أن خط الحدود الذي اقترحه ممثلها فؤاد حمزة يمثل الحد الأدنى من مطالبها في تخومها الشرقية والجنوبية الشرقية وينسجم مع المعطيات الواقعية لأنه يعكس فعلاً حقيقة النفوذ السياسي السعودي في تلك الأرجاء[٢٩].

لم توافق الحكومة البريطانية على تقسيم الحدود المقترح مع السعودية لأنه ذلك يعني ضم أراضي واسعة إلى السعودية كما أنها رفضت التنازل عن ارض على مقربه من شبه جزيرة قطر، فقد عدت جبل نخش جزءاً من قطر من الناحية الجغرافية وخور العديد جزءاً من أراضي إمارة أبو ظبي[٣٠].

جاء الرد البريطاني في التاسع من نيسان ١٩٣٥ على هيئة مسودة اتفاق مقترح سلمه الوزير البريطاني المفوض في جدة إلى الحكومة السعودية تضمنت استبدال الخط الحدودي السعودي المقترح بخط حدودي أخر أطلق عليه (الخط الأخضر) ولم يكن ألا تعديلاً طفيفاً على الخط الأزرق إذ تخلى هذا الخط عن مساحة محدودة نسبياً شرق الخط الأزرق كما أوصل الحدود السعودية الظبيانية إلى خط طول٥٢ شرقاً، وبذلك يبدأ الخط الأخضر(**من رأس دوحة سلوى ويمتد جنوباً إلى نقطة تبعد خمسة اميال من شمال ألاسكاك وألانباك ثم يتجه ليلتقي مع دائرة العرض٢٠ شمالا ومن ثم إلى نقطة غير محددة)** ، وقد رفضت الحكومة السعودية ذلك المقترح بسبب عدم تلبيته مطالب سعودية رئيسية في عدة مواقع[٣١].

مما تقدم يظهر أن الهدف بريطانيا الحقيقي هو السيطرة على المناطق محل النزاع نظر لما تحتويه في جوفها من النفط وبنفس الوقت حاولت أن تعترف للملك عبد العزيز ابن سعود سلطته على القبائل في المناطق المذكورة من دون أن تكون له أي سلطة على الأرض التي تسكنها تلك القبائل و إنطلاقاً من مصالحها قررت الحكومة البريطانية دراسة الموقف من جديد وتوصلت بعد دراسة طويلة إلى مشروع جديد (عرف بخط رايان أو خط الرياض)[٣٢] وكان خط الرياض يبدأ من الجانب الأسفل الغربي من قطر يمتد إلى جهة الجنوب الشرقي إلى الحافة الجنوبية من سبخة مطي ومن هناك إلى جهة الشرق على طول الحافة الشمالية للربع الخالي إلى خط الطول ٥٥ درجة شرقاً عند التقاء بخط عرض ٢٢ ٣٠ درجة شمالا وكان يستمر إلى جهة الجنوب الغربي على طول أهوار مستنقعات عمان و ضفار ومحمية عدن[٣٣] مع تخصيص جزء من حافات الربع الخالي إلى الملك عبد العزيز ابن سعود، وفي القسم الشمالي امتد من قطر إلى خط طول ٥٥ شرقاً فأن خط الرياض جاء في صورة مختلفة عن الخط الأحمر السعودي الذي قدم في شهر نيسان من حيث أنه أضاف إلى حدود قطر جزءاً اكبر من المنطقة السفلى، بحيث جعلت جبل نخش ضمن حدود قطر وخور العديد ضمن حدود إمارة أبو ظبي، لذلك رفض الملك عبد العزيز ابن سعود التخطيط الجديد للحدود بعد ٢٤ ساعة من عرضه مع ألاحتفاظ بمطالبه فيما يخص جبل نخش وخور العديد[٣٤].

تعود أسباب تمسك الملك عبد العزيز ابن سعود بجبل نخش وخور العديد ورفضه لخط الرياض أو خط ريان هي أن جبل نجش تلاً منخفضاً في الجزء الجنوبي من قطر وكان يشكل امتداداً نفطياً، وكان يريد ضم خور العديد لأسباب إستراتيجية ومنها الوصول إلى الساحل شرق قطر مما يؤدي إلى عزل تلك المشيخة عن إمارة أبو ظبي ، وبذلك يتمكن من فرض الضغط على الطرفيين ومن ثم على مشيخات الساحل المتصالح (الإمارات العربية حالياً)[٣٥].

ضل الأمر كذلك بين قطر و تنوب عنها بريطانيا بصفتها حامية لمصالحها لإبرامها معاهدات مع شيوخ الإمارات المتصالحة ومنها شيخ قطر حيث جعلت بريطانيا من الخط الأزرق (١٩١٣) الذي عقد مع الحكومة العثمانية قاعدة لأي مفاوضات مع استعداها لتقديم بعض التنازلات المحدودة شرق الخط الأزرق ، إلى جانب تمسكها بعدم الموافقة على إنشاء حدود دائمة استناداً على أسس قبلية نظر لتغير ولاء القبائل المنتقلة وبسب هجرتها المستمرة، غير أنها في الوقت نفسه حبذت مراعاة الوحدات الجغرافية والاعتبارات السياسية والقبلية عند تحديد الحدود ضمن وجهة نظرها وخدمه لمصالحها فأنها رأت أن شبه جزيرة قطر تشكل بوضوح وحدة جغرافية محدودة ومنفصلة[٣٦] ، وبين السعودية التي أصرت على مبدأ التوزيع القبلي لحسم موضوع الحدود كما ارتأت تمثيل شيوخ الإمارات صاحبه الشأن في أي مفاوضات بهذا الشأن بخاصة شيخ قطر رغم تأكيدات أن الحكومة البريطانية بأنها وحدها صاحبة الحق في تمثيلهم بحكم المعاهدات المعقودة بينها وبين تلك الإمارات[٣٧] ، كان من الممكن أن تؤدي مثل تلك المفاوضات إلى ألاتفاق على صفقة معقولة تحقق تسوية مرضية الطرفيين. ولكن اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) أدى إلى فشل المفاوضات التي دارت بين بريطانيا والسعودية التي استمرت طيلة الفترة الممتدة بين عامي ١٩٣٤-١٩٣٩ إلى انتهاء الحرب وظهور الحاجة إلى النفط وانتعاش أسعاره في الأسواق العالمية.

المبحث الثاني
نشاط الشركات الأمريكية والبريطانية ودورها في إثارة الخلاف بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ - ١٩٥١.

احتدمت المنافسة بين الشركات الأمريكية والبريطانية على نفط الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية، فقد ظهرت أهميته النفط بعد الحرب وتصاعدت الحاجة إليه لاستخدامه في مشاريع إعمار ما دمرته الحرب، وفضلاً عن التطور الصناعي الذي صاحب تلك الحملة، وبرزت أهميته

نفط الخليج العربي لما يتميز به من سهولة ألاستخراج والنقل والجودة، ورخص أسعاره قياساً بالنفط المستخرج من المناطق الأخرى في العالم، فقاد كل ذلك إلى صراع دولي للسيطرة على الثروة النفطية الهائلة فيه وانعكس الصراع الدولي على نقطه إلى صراع بين القوى المحلية[٣٨]، وتكون المشكلات حول الحدود بين دول الخليج العربي وكيفية تحديدها، حيث لم تكتفي الشركات الأمريكية بالحصول على امتيازات نفطية في كل من البحرين والكويت والسعودية التي تعتبرها بريطانيا مناطق تحت نفوذها، بل أثاروا مشاكل الحدود لتوسيع نطاق المناطق التي يشملها امتيازها وكانت أكثر المنافسات حدة ما حدث بين شركة ارامكو صاحبة ألامتياز في الأراضي السعودية وشركة نفط العراق صاحبة ألامتياز في كل من قطر وإمارة ساحل عمان[٣٩].

حيث كان لقيام الشركات النفطية بعمليات التنقيب عن النفط في المناطق المختلف عليها ومنها إمارة قطر السبب في تجدد مشاكل الحدود وتبادل كل من بريطانيا والحكومة السعودية مذكرات الاحتجاج، فقد قامت شركة ألامتيازات النفطية المحدودة باستئناف عمليات التنقيب عن النفط، في إمارة أبو ظبي وعمان خلال الفترة ١٩٤٧- ١٩٤٨ مما أثار الحكومة السعودية[٤٠]، وعلى ضوء ذلك بدأت فرق المسح التابعة لشركة النفط العربية الأمريكية في عام ١٩٤٩ بالتوغل في منطقة الساحل شرقي قطر، فأقامت لها منارات في منطقة رأس الجذرة الواقعة بين خور العديد وسبخة مطي، وفي جزيرة غاغه المجاورة لها، وفي آذار من العام نفسه خرجت فرق عسكرية من فرق التنقيب للشركة الأمريكية تحملها أربع عربات من قصر سلوى (احد مراكز الحدود السعودية على الحافة الغربية من قطر) وسارت نحو الشرق باتجاه أبو ظبي[٤١]، كما قامت بعثة أخرى تابعة لشركة النفط العربية الأمريكية في الشهر نفسه بإقامة مخيم لها على الساحل بالقرب من مدينة غاغة، وفي الثاني والعشرين من نيسان ١٩٤٩ زار ستوبارت الضابط السياسي في ساحل عمان مخيم البعثة الجيولوجية الواقع شمال غربي الصفق، فوجد احد المسؤولين السعوديين يرافقه عشرين من الحرس السعودي المسلح فسألهم عن سبب وجودهم في المخيم[٤٢]، فأجابوا بأنهم قدموا بناء على أوامر صدرت إليهم من الأمير سعود بن جلوى حاكم الإحساء، الأمر الذي دفع ستوبارت إلى تقديم احتجاج إلى رئيس البعثة أوضح فيه (أن الأراضي التي خيمت فيها البعثة العسكرية الأمريكية هي أراضي تابعة لإمارة أبو ظبي وإن بريطانيا بصفتها مدافعة عن حقوق وأراضي أبو ظبي تطلب من البعثة الرحيل والتوقف عن أعمال التنقيب)[٤٣].

بينت الحكومة السعودية موقفها من خلال مطالبتها بمزيد من الحدود في الجنوب الشرقي من مقاطعتها وصلت إلى حد اقتطاعها عدة أميال من مناطق النفوذ البريطاني في شبه جزيرة قطر ومساحة كبيرة من مناطق النفوذ البريطاني في إمارة أبو ظبي بالإضافة إلى أجزاء من سلطته مسقط وعمان، احتجت الحكومة البريطانية على هذه المطالب المبالغ فيها من قبل الحكومة السعودية، ورأتها مناقضة تماماً لطبيعة المباحثات التي سبق وأن جرت بينها وبين الحكومة السعودية[٤٤].

بناء على ذلك أرسل دوس نائب شركة ارامكو تقريراً إلى وزارة الخارجية الأمريكية في آذار ١٩٤٩ أشار فيه أنه أصبح متأكد بأن الخلاف بين الحكومة السعودية والمحمية البريطانية مشيخة قطر بشأن الحدود المشتركة سيندلع قريباً وقال (أن السعوديين طالبوا بالساحل من شبه جزيرة قطر إلى الجنوب وشرقاً إلى خط طول ٥٤-٧٤ الذي يمر معظمه في أبو ظبي)[٤٥].

استدعت تلك التطورات إلى عقد بعض اللقاءات للنظر في القضايا الحدودية، ففي أيلول ١٩٤٩ جرت أحاديث استطلاعية بين وفد بريطاني مؤلف من السيد سوكت فوكس القائم بالأعمال في السفارة البريطانية في جدة و بللي المقيم السياسي في الكويت، وأثناء المفاوضات أوضح الممثلون السعوديين في الرابع من تشرين الأول ١٩٤٩ رأي حكومتهم إلى الوفد البريطاني بتكرار المبدأ البسيط الذي أعلنه الملك عبد العزيز ابن سعود مراراً (**أن الحدود يجب أن تكون على أساس الأرض التي تحت سلطان الملك هذا من الناحية وتلك التي تحت سلطان الأمراء والشيوخ هذا من الناحية أخرى**)[٤٦]، وكان الوفد السعودي يقصد سلطة الملك عبد العزيز ابن سعود على القبائل في المناطق المتنازع عليها والمتمثلة في جمع الزكاة، غير أن الوفد البريطاني بين أن ذلك لا يمكن أن

يكون دليلاً كافيا لإثبات السلطة السعودية أو غيرها على تلك المناطق، وفي الوقت نفسه أعلنت السعودية عن سيادتها على الجزء الأكبر من قطر والجزء الشرقي من الخليج العربي[٤٧]، إذ أنها اقترحت خطين للحدود ألأول مع قطر والثاني مع أبو ظبي فتمتد الحدود بين قطر السعودية (**عند النقطة على ساحل سلوى الدوحة على خط المستقيم غربا عرض ٢٤ درجة ٥٦ دقيقة شمالا من الساحل الشرقي لقطر على خط مستقيم غرباً إلى تقاطع خط الطول ٥١ باتجاه ٢٤ درجة و ٤٨ دقيقة شمالا من الساحل الغربي لقطر**)[٤٨].

كان المقترح السعودي الجديد يختلف عن خط الحدود الأحمر (**خط فؤاد حمزة**) الذي تقدمت به الحكومة السعودية عام ١٩٣٥ حيث يقتطع أميالا مربعة إضافية عدة من شبه جزيرة قطر فضلاً عن اختلافه الجذري مع ألاتفاقية البريطانية - العثمانية عام ١٩١٣ والتي أصرت بريطانيا على تطبيقها ، يتبين أن كلا المقترحين يضيفان إلى الأراضي السعودية ، قطاعاً من جنوب شبه جزيرة قطر ألا أن القطاع الذي يحدده المشروع الأخير كان أكثر اتساعاً مما حدده المشروع الأول حيث تم اقتطاع عدة أميال من أراضي قطر[٤٩].

يتبين أن ألاقتراح الذي تقدمت به الحكومة السعودية (خط فؤاد حمزة) قبل الحرب العالمية الثانية مبني على ما اعتبرته الرياض حد أدنى لمطالبها المشروعة والمعقولة في تخومها الشرقية والجنوبية، وقد كررت الرياض حينذاك الإشارة أنه على الرغم من وجود حقوق تاريخية لها في كثير من تلك الأراضي، فأنها كانت راغبة في الوصول إلى تسوية وسط لذلك النزاع، أما وقد رفضت لندن تلك التسوية فقد اعتبرت الرياض نفسها غير ملزمة باقتراحها، ومن ثم قدمت السعودية اقتراحاً جديداً يمثل الحد الأقصى لمطالبها وهو اقتراح ١٩٤٩ وكانت المطالب السعودية فيه أوسع بكثير من المطالب التي طرحت في ألاقتراحات السابقة[٥٠]، حيث سعت الحكومة السعودية على اقتطاع أجزاء كبيرة من أراضي قطر و إمارات الساحل المتصالح (الإمارات العربية حالياً)، ألا أن ذلك كان يتطلب موافقة الحكومة البريطانية على المقترحات السعودية الأخيرة والتي تعد أوسع من المقترحات السابقة إذ اقتطعت أجزاء كبيرة من الأراضي التي كانت تعد بريطانيا نفسها حامية لها ولحكامها[٥١].

فقد كان لظهور النفط واستمرار التنقيب عنه السبب الذي دفع الحكومة السعودية إلى التأخير في توضيح مطالبها في الحدود سواء مع قطر أو الإمارات الساحل المتصالح (الإمارات العربية المتحدة حالياً)، وعمان إذ كان يصرون ودائماً على ضرورة تصميم الحدود على أساس جباية الزكاة أو على أساس آبار المياه التي تستخدمها القبائل ولكن الضغوط البريطانية كانت أقوى من تطلعاتهم وإجبارهم في كل مرة على وضع مقترحات جديدة[٥٢].

جاء رد الحكومة البريطانية على مطالب الحكومة السعودية التي قدمتها عام ١٩٤٩ في الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٤٩ على شكل بيان أرسلته إلى سفارتها في جدة، أعلنت فيه (**أنها وفقاً للظروف الجديدة ترى أن الخط الأزرق لعام ١٩١٣، والخط البنفسجي عام ١٩١٤ أي ما جاء في ألاتفاقية الأنكلو - العثمانية السابقة يجب أن تكون أساسا لتحديد الحدود بين قطر والمملكة العربية السعودية**) وبدلاً من التقارب في جهات النظر كان الفريقان يبتعدان أكثر فأكثر[٥٣].

كما أكد البيان البريطاني أيضاً (إذا كانت الحكومة السعودية في مطالبتها بقطر تعتمد على الأدلة التاريخية فأن حكومة صاحبة الجلالة ترى نفسها ملزمة أن تصرح بأن الفترات القصيرة لفتوحاتها والمناطق المذكورة لا تخول لها بأي شكل من الأشكال ممارسة مظهر من مظاهر السلطة على هذه المناطق بعد انتهاء تلك الفترة، وفضلا عن ذلك فأن الفترة الأخيرة التي خضعت فيها المنطقة للسلطة السعودية قد أعقبها صدور بيان عام ١٨٦٦ وهو عبارة عن رسالة تعهد فيها الأمير عبد الله بن فيصل بعدم تدخل في الأراضي التابعة للشيوخ الذين تربطهم علاقات خاصة مع الحكومة البريطانية)[٥٤].

رأت الحكومة البريطانية أن الحكومة السعودية ملزمة قانونياً بتطبيق الخطيين السابقين الذين جرى تحديدهما عام ١٩١٣ - ١٩١٤ بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية، إذا كان عبد العزيز ابن سعود من رعايا الحكومة العثمانية لذا كان ملزماً باحترام تلك المواثيق وأن الدولة السعودية

وفقاً للقانون الدولي هي السلطة التي خلفت الدولة العثمانية ولاسيما أن الملك عبد العزيز ابن سعود سبق وأن ارتبط بمعاهدة مع الدولة العثمانية عام ١٩١٤[٥٥].

أقدمت الرياض لكي تثبت حقها في جزء من أراضي شبه جزيرة قطر بإرسال لجنة لتقصي الحقائق إلى قطر وبقية المناطق المتنازع عليها لمعرفة الحقائق والحياة ألاجتماعية والولاء السياسي للقبائل المعنية، ولم ترى لندن التي رفضت اتخاذ الأدلة التاريخية التي استندت عليها السعودية أساسا لحل مفترض بدأ من الموافقة على هذا ألاقتراح على الرغم من عدم ارتياحها إلى لجنة ستكشف على الأرجح ضعف موقفها السياسي لمصلحة الرياض، ولكنها اشترطت على الرياض التقدم بأدلة تفصيلية تؤيد مطالبها إلى الشرق من الخط الأزرق والبنفسجي المثبتين في ألاتفاقية البريطانية- العثمانية لعامي ١٩١٣ و١٩١٤بالمقابل طلبت الرياض من لندن التقدم بمذكرة مماثلة تثبت حقوق كل من قطر وأبو ظبي في الأراضي المتنازع عليها بصفتها حامية لها[٥٦].

لم يوافق شيخ قطر علي بن عبد الله آل ثاني بالذهاب إلى لجنة الحدود في جدة، وقد أخبرت المقيمة السياسية في البحرين لندن بهذا القرار لأنه الشيخ لم يكن يريد أن تسوء العلاقة مع السعودية[٥٧]، أما بالنسبة إلى السعودية فقد جاءت موافقتها في الثاني والعشرين من أيلول ١٩٥٠، على الرغم من أن الحكومة السعودية رفضت وجهة النظر المتعلقة بمسالة الوضع القانوني الذي قرره اتفاق عام ١٩١٣- ١٩١٤، فقد أنكرت وجود معاهدة عام ١٩١٤ المعقودة بين ابن سعود والباب العالي، ولكنهم وافقوا بوجه عام على الشروط الخاصة بتشكيل اللجنة المقترحة ، وبذلك بدأت مخاوف بريطانيا تظهر حول الأمور التي ستقررها اللجنة لضعف موقفها السياسي ولعدم وجود أي وثيقة تؤيد مطالب كل من قطر وأبو ظبي في هذه الأراضي[٥٨].

أوضحت الحكومة البريطانية في العاشر من كانون الثاني ١٩٥٠ أنها لم تكن تقصد أن تقدم الحكومة السعودية أدلة مفصلة لتأييد مطالبها قبل أن تشكل اللجنة، وإنما عند تشكيلها وقيامها بعملها، وكان الأمر مفتوحاً للمماطلة من قبل بريطانيا، غير أن الحكومة السعودية أصرت على أن يأتي الطرفيين بوثائق تؤيد ادعاءاتهم في تلك المناطق وأن تكون المعاملة بالمثل[٥٩].

ركزت وزارة الخارجية البريطانية بأنها لن تعطي الملك عبد العزيز ابن سعود أي شيء من مطالبه حتى وأن كانت النتيجة النهائية للجنة تقتضي بأن يكون أي إقليم قطري جنوب حدود ألامتياز ضمن أراضي الملك عبد العزيز ابن سعود عندها ستكون الشركة مضطرة أن تشتري الإقليم منه و الاحتفاظ بامتياز المنطقة التابعة لبريطانيا، وقد أثار ذلك القرار البريطاني غضب الملك عبد العزيز ابن سعود الذي اشتكى بشدة لسفير الولايات المتحدة من إصرار بريطانيا المهين وبدأ يظهر أنه من المحتمل إذ لم تتغير بريطانيا اتجاهها فقد تذهب الأمور إلى تحويل ملف النزاع إلى الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية[٦٠].

كان لتزايد نشاط الشركات البريطانية ومحاولتها ألاستمرار في العمل وبصورة تضمن لها ولحكومتها ما حصلت عليها من امتيازات نفطية في قطر وغيرها من مناطق الساحل المتصالح، ونضرها باهتمام إلى نشاط الشركات الأمريكية الأخذ بالازدياد مع توسيع المطالب السعودية، الأثر في بدء ألاحتجاجات بين الحكومتين فقد احتجت الحكومة السعودية على تزايد نشاط الشركات البريطانية في منطقة النزاع ، وقد ردت الحكومة البريطانية على ألاحتجاج السعودي أن فريق عملها لم يكن يعمل في مناطق متنازع عليها ولكنها كانت تعمل في مناطق ألامتياز الذي حصلت من حاكم قطر عام ١٩٣٥[٦١].

هكذا يتبين أن نشاط الشركات البريطانية والأمريكية كان السبب في إطالة أمد النزاع بين الحكومتين البريطانية والتي تعتبر نفسها حامية لمصالح قطر والحكومة السعودية، وتوسط الولايات المتحدة الأمريكية في عقد اجتماع في لندن الإجراء المفاوضات مباشرة بين الطرف أشار البعض إلى أن اكتشاف ألاحتياطي النفطي الهائل في كل من قطر والسعودية كان السبب في تجدد الخلاف[٦٢].

المبحث الثالث

مؤتمر لندن - الدمام ١٩٥١ – ١٩٥٢ وتعيين الحدود بين المملكة العربية السعودية وقطر.

أدى تأميم حكومة مصدق للنفط الإيراني عام ١٩٥١ إلى خلق وضع جديد[٦٣] فقد رأت لندن والشركات الغربية العاملة في المنطقة إلى ضرورة تهدئة النزاعات الحدودية على الجانب الغربي من الخليج العربي لحماية مصالحها النفطية من ألادعاءات الإيرانية من جهة، ولتطويق ظاهرة مصدق من ألانتشار من جهة أخرى وفي هذا الإطار وجهت الحكومة البريطانية دعوة إلى الأمير فيصل وزير الخارجية السعودية لزيارة لندن للتباحث بشأن جميع القضايا العالقة بين الطرفيين[٦٤].

جرت المباحثات في آب ١٩٥١ تناولت الحدود الإقليمية بعامة ومن ضمنها حدود قطر مع السعودية بدأت المحدثات في الثامن من آب١٩٥١ وانتهت في الشهر نفسه، وضم الوفد السعودي فضلا عن الأمير فيصل كل من يوسف ياسين وحافظ وهبه وعلي رضا، في حين ترأس الجانب البريطاني وزير الخارجية هربرت موريسون وعضوية كلا من باركر وايفانس وكرانشون[٦٥].

أكد المندوبون البريطانيون خلال المباحثات التي جرت في لندن بالعودة إلى الخط الأزرق والبنفسجي التي تم تحديدهما استناداً إلى اتفاقية الأنكلو-عثمانية ١٩١٣-١٩١٤، أساسا للتفاوض فيما يتعلق بموضوع الحدود القطرية-السعودية وقضايا الحدود الأخرى كما طلب المندوبون البريطانيون من الحكومة السعودية أن تثبت حقوقها المكتسبة بعد هذا التاريخ في أي مناطق تقع شرقي الخطوط المحددة لنجد[٦٦].

كانت أهم الأمور التي ناقشها المؤتمر هي إثبات تبعية القبائل المستوطنة في المناطق المتنازع عليها، وإذا كان الأمر متعلقاً بقبائل البادية فلابد من إثبات أنها لم تخضع مدة معينة لسلطة أخرى غير السعودية[٦٧]، وفي الجلسة السابعة للمؤتمر في العشرين من آب بحثت المذكرة البريطانية، وبعد أن أعاد الأمير فيصل وجهة النظر السعودية عن المعاهدة العثمانية -البريطانية أشار إلى ألاعتراضات المتعددة على المعايير التي اقترحتها الحكومة البريطانية. ثم استأنف الكلام قائلا (ما دامت المشكلة مستعصية على الحل على أساس ألاقتراحات التي قدمت حتى ألان فأنه لا يمكن استمرار المباحثات في لندن) وكان رأيه واضحاً في جعل الجانب البريطاني يفض المؤتمر وعقد مؤتمر أخر في السعودية يحضره المشايخ والأمراء الذين يعنيهم أمر ألاجتماع وممثل عن الحكومة البريطانية وهؤلاء يجتمعون بممثل الملك عبد العزيز ابن سعود في المائدة المستديرة[٦٨]، وبذلك اتفقا على عقد مؤتمر أخر في وقت قريب وفي مكان يتفق عليه ويحضره حاكم قطر وحاكم أبو ظبي وحكام المقاطعات ألأخرى الذين يعنيهم الأمر تحت رئاسة مندوب بريطاني يرأس فريق الحكام الذين لهم معاهدات مع الحكومة البريطانية ومندوبين من قبل الملك عبد العزيز ابن سعود لدراسة الواقع مما هو عائد للحكومة السعودية أو إلى الحكام والمشايخ في الساحل العماني وذلك للوصول إلى اتفاق لتحديد الحدود بصفة عادلة طبقاً لما كان للملك عبد العزيز ابن سعود ولإبائه وأجداده، وما كان للحكام والشيوخ وأباءهم وأجداده في تلك المناطق المختلف عليها[٦٩].

كما اتفق الطرفان أنه إلى نهاية المؤتمر الذي سيعقد في الشتاء القادم كانون الثاني ١٩٥٢ فأن الحركات وتنقلات مندوبي شركات النفط من الطرفيين ستحدد خارج المنطقة التي سيدور البحث حولها في المؤتمر وقد قبل الطرفين ذلك دون المماس بحقوقهما[٧٠].

أرسلت الحكومة البريطانية وقبل البدء بأعمال مؤتمر الدمام مندوبين عنها وهما ايوارت بكس الضابط السياسي في قطر ومرافقه ولتون لغرض إجراء بعض التحقيقات في كل من قطر وأبو ظبي من أجل الوصول لحل مشكلة الحدود.

أما بخصوص قطر فإن ايوارت بكس تفحص الحدود وقد وجد بأن الخط الحدودي بين قطر والسعودية يناسب عموماً من ملتقى سبخة مطي مع التلال. كما أن الحدود التقليدية والطبيعية تقع إلى الجنوب أكثر ما كان يعتقد مسبقا حيث أنها تذهب إلى خط العرض ٢٤-٣٣ شمالا وهكذا فأن خط الحماية البريطانية يبدو متوسطا بين ألادعاءات القطرية والسعودية[٧١]. إذ أن حدود قطر معروفة منذ القدم وقد عرفت طبقا لعدد من المواقع الموجودة فيها وقد عد حكام قطر تلك المواقع كعلامات للحدود والتي على أساسها وضعوا حرسهم عليها في الفترات السابقة، وأن رجال القبائل الذين يعبرون تلك المواقع كانوا يدركون بأنهم من خلالها يدخلون أو يرحلون من قطر.أن مواقع

الحدود القطرية تتجه من الشرق إلى الغرب وهي كالأتي :غار البريد، الكويمات، غار أبو وائل، جوال سلامة عكاب آل سالم، سواد أنثيل، عقلة المناصير، الخفوس، رأس خور العديد المهراف(٧٢).

بعد السيطرة السعودية لمنطقة سلوى فأن الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني عد الحدود من الشاطئ في غار البريد، يبعد حوالي ستة كيلومترات إلى الشمال من سلوى لذلك فهي تعد ألان متجهة جنوباً من تلك النقطة حتى غار أبو وائل ومجتازاً الكويمات والحافة الشرقية من المشابيح، وهذا وقد أدلى العديد من رجال القبائل بشهاداتهم أمام شيخ قطر فيما يتعلق بحدود قطر الموضحة أنفا، ومن بين الذين أدلوا بشاهدتهم محمد بن جابر آل نوره من قبيلة آل مرة ومنصور بن خالد شيخ نهأون من قبيلة بني هاجر(٧٣).

كما شهد محمد بن سعيد من قبيلة خيران أيضاً عام ١٩٥١ بأنه عندما سأله الملك عبد العزيز ابن سعود قبل سبعة عشر عاماً أن يصف الحدود القطرية فأنه ذكر المشيبية، جوال، سلامة، سواد أنثيل، الخفوس كونها تقع ضمن أراضي قطر وفضلا عن ذلك فأن المفهوم التقليدي للحدود القطرية والمتعارف عليه أنها تتكون من ارض مرتفعة وحجرية في حين أن الحدود السعودية تتكون من السبخة المنخفضة والأرض المغطاة بالرمال(٧٤).

كانت التحقيقات البريطانية شاملة وواسعة ودقيقة في الوقت نفسه حتى تتمكن من حسم موضوع الحدود دون المماس بمصالحها، حيث تشير المعلومات إلى أن مزيد من التحقيقات التي قامت بها الحكومة البريطانية قبل انعقاد مؤتمر الدمام تمكنت من خلالها في الحصول على معلومة هامة ، أفادت بأن الملك عبد العزيز ابن سعود والشيخ عبد الله بن قاسم توصلا إلى اتفاق سري حول الحدود الجنوبية لقطر قبل حوالي أربعة عشر سنة مضت عندما زار محمد بن ناصر آل خليفة مبعوث الملك عبد العزيز ابن سعود، الشيخ عبد الله بن قاسم وكان قد توصل معه إلى اتفاق سري حول الحدود الجنوبية القطرية، وفي أثناء جمع الأدلة التي كانت تقوم بها الحكومة البريطانية سأل ايورات بكس الشيخ علي بن عبد الله شيخ قطر، عن ذلك ألاتفاق فأجابه الأخير بأن ألاتفاق قد تم فعلا وأن خط الحدود المتفق عليه كان قليلاً إلى الشمال من المكان الذي إدعاه الملك عبد العزيز ابن سعود مؤخراً(٧٥).

رغم ذلك أن ألاتفاق المذكور يكتنفه شيء من الغموض فأن صح القول بأن الشيخ عبد الله أعطى شيئاً مكتوباً بشأن الحدود فما الذي منع الملك عبد العزيز ابن سعود من إظهار الوثيقة المهمة التي تثبت حقه، بخاصة وأن ذلك كان سيوفر على الجانبين الكثير مما عانوه في مباحثاتهم حول الحدود، ولربما كان الأمر اختلاقاً من الشيخ علي الذي أراد به إنهاء المشكلة وإرضاء الملك عبد العزيز ابن سعود، بخاصة وأنه كان يعد الأخير بمثابة والده، وعليه ففي حال أن ذلك ألاتفاق ثبت وجوده فعلاً، فسيعد ضربه ليست للمصالح ألاقتصادية البريطانية في قطر فحسب بل ولمصلحها السياسية في المنطقة التي فرضت سيطرتها على سياسيات مشايخ الخليج العربي وعند ذلك ستقتطع مساحات ليست بالصغيرة من ألامتياز البريطاني في قطر، لأن المطالب السعودية الجديدة هي أوسع بكثير إذا ما قورنت بمطالبها عام ١٩٣٥ وبالمقابل ستؤول تلك الأراضي إلى الشركات الأمريكية التي حصلت على امتياز الإحساء(٧٦).

وبعد ألانتهاء من كافة المتعلقات بدراسة المنطقة عقد مؤتمر الدمام في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٢ في مدينة الدمام بعد ألاتصالات التي جرت بين الحكومة البريطانية والحكومة السعودية، بهدف تسوية المشاكل الحدودية بين المملكة العربية السعودية وإمارة قطر، وإمارة أبو ظبي وسلطنة عمان. وقد مثل بريطانيا فيه المقيم السياسي في الخليج روبرت هاي الذي اشترط أن يتحدث باسم حاكم قطر الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني وحاكم أبو ظبي شخبوط بن سلطان، لكون بلاده مرتبطة بمعاهد في حماية مع بلديهما، كما مثل الجانب السعودي الأمير فيصل مبعوثا عن الملك عبد العزيز ابن سعود(٧٧).

خلال المؤتمر نوقشت حدود السعودية مع كل من قطر وأبو ظبي في سبع جلسات رسمية وخمس جلسات غير رسمية. وفي الجلسة الرسمية الثانية التي عقدت في التاسع والعشرين من كانون الثاني

١٩٥٢ اقترح روبرت هاي بعد التشاور مع شيخ قطر خطاً للحدود ابتداء[٧٨](**من غار البريد على دوحة السلوى ثم يتجه شرقاً عبر ثلاث نقاط تسمى الحزم السوداء عبر عقله المناصير إلى نقطة تقع على الساحل الغربي لخور العديد، وهذا يعني أن تحتفظ قطر بتلك الرقعة من الأراضي التي يبلغ عمقها خمسة وعشرين ميلاً عند قاعدة شبه الجزيرة والتي كان الجانب السعودي قد ادرجها في مطالبها عام ١٩٤٩)**[٧٩].

لكن الحكومة السعودية رفضت هذه المطالب مباشرة بعد استلامها وكان سبب رفضها لهذا المقترح لسعة المخطط البريطاني للحدود حيث كان أوسع من المقترح الحدودي البريطاني عام ١٩٣٥ (خط الرياض) وأن المخطط الجديد ادخل الإخوان السكك في قطر وهم من المعروف أنهم أتباع الحكومة السعودية[٨٠].

ومن الأمور المهمة التي حدثت أثناء سير مفاوضات المؤتمر أن شيخ قطر قد أعلن أنه (**دائما يعد الملك بن عبد العزيز ابن سعود والده وأن أي قرار يتخذه جلالته بخصوص حدود قطر يعد مقبولاً لديه)** ، حاول شيخ قطر من خلال ما أعلنه الخروج بعض الشئ عن الطوق البريطاني، أي أنه اتخذ موقفاً مغايراً لها طول الخط[٨١].

اغضب ذلك التصريح المندوب البريطاني روبرت هاي، وأوقف الجلسة قليلاً لأجراء محادثة بينه وبين شيخ قطر وبعد استئناف المحادثات أعلن أن هو وحده الذي يحق له الكلام عن حاكم قطر ورداً على ذلك قال الأمير فيصل (**أن ادعاء شيخ قطر سوف يحال إلى الملك عبد العزيز ابن سعود للنظر فيه حسب طلب الشيخ)**[٨٢].

عندما أعلن روبرت هاي أن الحكومة البريطانية بوصفها المخولة بحماية مصالح قطر يجب عليها أن تحتفظ بحقها في الموافقة على أي قرر يتخذه الملك، فأجابه الأمير فيصل (**أنه وأن كان يقدر الدور الذي تقوم به بريطانيا ألا أن الواقع هو أن البريطانيين ليسوا أصحاب الأراضي التي يدور البحث حولها وفي اعتقاده أن التقائهم الذي تم في لندن كان يرسم فكرة عقد اجتماع يقوم فيه الحكام المحليون أنفسهم بوصفهم أصحاب المناطق التنازع عليها بتقلب أوجه الخلاف فيما بينهم بروح المودة والجوار والصداقة القديمة)** لم يوفق روبرت هاي على ذلك وذكر الشروط الواردة في مؤتمر لندن بأن يكون الحكام المحليون برئاسة رئيس بريطاني وهذا دليل على أنه الشخص الذي يستطيع أن يتكلم عنهم.

يلاحظ مما تقدم أن اختلاف الآراء كان مخيماً على اجتماعات الأطراف المعنية حيث لم تتمكن من الوصول إلى نتيجة إيجابية بشأن الحدود على الرغم من التقارب الذي حصل بين قطر والسعودية من خلال تصريح شيخ قطر بشأن الملك عبد العزيز ابن سعود[٨٣].

وبوجه عام كانت معالجة الحكومة السعودية لمسألة الحدود في اجتماع الدمام سلبية فقد حصر الأمير فيصل ومرافقيه كل جهودهم في معارضة الأدلة التي تقدم بها حاكم قطر وأبو ظبي في تأييد حقوقها. لكنهم لم يقدموا دليلاً شرعياً يؤيد مطالبهم وحقوقهم الواردة في ادعاء عام ١٩٤٩ وكل ما فعلوه هذه المرة حاولوا أن يثبتوا أن فؤاد حمزة قد تقدم بمشروع اتفاق الخط الأحمر في الثالث عشر من نيسان ١٩٣٥ دون موافقة الملك عبد العزيز ابن سعود وبالتالي فأنه لم يكن يمثل وجهة نظر الملك، على أن هذا ألادعاء يتناقض تناقضاً قاطعاً مع المرسلات الدبلوماسية لتلك الفترة، وخلال محادثات الدمام تقدم يوسف ياسين برأي أخر مفاده أن الحدود الحقيقية بين قطر والمملكة العربية السعودية وبقية ميشخات الخليج قد تم ألاتفاق عليها من خلال المرسلات المتبادلة بين الأمير فيصل بن تركي والحكومة البريطانية في الفترة الواقعة بين سنة ١٨٦٠-١٨٧٠ وفي خطاب عبد الله بن فيصل عم الملك عبد العزيز ابن سعود فيما بعد إلى الحكومة البريطانية فيما بعد عام ١٨٨٠[٨٤].

ألا أن الحكومة البريطانية أعادت التأكيد موقفها من مسائل الحدود استناداً إلى ما جاء في المعاهدات البريطانية العثمانية ١٩١٣-١٩١٤ باعتبارها الأساس الذي يجب أن تحل الخلافات عليها ، وفي أخر جلسات المؤتمر قال المندوب البريطاني أن المناقشات الحدود بين قطر والمملكة العربية السعودية ومشيخات الساحل العماني وإمارة أبو ظبي يجب أن تدور على أساس (الخط

الأحمر) للحدود الذي اقترحه فؤاد حمزة عام ١٩٣٥ ومعنى هذا أنه لا يقبل مبدأ البحث في التخطيط الذي اقترحته الحكومة السعودية عام ١٩٤٩[٨٥].

رد الأمير فيصل أن (الخط الأحمر) لا يمثل وجهة النظر السعودية، حيث لم ترى الحكومة السعودية التي باتت مقتنعة بصلابة موقفها الجديد من جهة،وبضعف الأساس القانوني للموقف البريطاني من جهة أخرى، بدا في التمسك باقتراحها الأخير(١٩٤٩) الذي عدته ملبيا لحقوقها التاريخية[٨٦].

ازدادت الأمور تعقيداً بين الطرفيين، ولم يكن هنالك بديل من تأجيل المفاوضات إلى اجل غير مسمى. وكانت الجلسة الرابعة عشر من شباط ١٩٥٢ التي اقترح فيها المندوب البريطاني بالعودة إلى (الخط الأحمر خط فؤاد حمزه) أساسا للتفاوض هي أخر جلسات مؤتمر الدمام، حيث لم يعقد المؤتمر بعد تأجيله نهائياً، وبقي الأمر على نفس ما تم ألاتفاق عليه في مؤتمر لندن حول التحركات الشركات البترولية[٨٧].

المبحث الرابع
تجمد الخلاف حول الحدود بين المملكة العربية السعودية وقطر بسبب مشكلة الحدود حول واحة البريمي حتى عام ١٩٦٥.

كانت المفاوضات الطويلة بين الجانبين البريطاني والسعودي والتي بدأت في الثلاثينات واستمرت إلى الخمسينات لم تحدث أي تغيير إيجابي بشأن الحدود السعودية مع قطر والمشايخ ألأخرى بل على العكس ازدادت الأمور توتراً وتعقيداً بسبب إصرار الطرفين على مطالبهم الحدودية والتي تخدم مصالحهم[٨٨].

فبعد فشل المفاوضات الأخيرة التي حدثت في مؤتمر لندن – الدمام ١٩٥١-١٩٥٢، بقيت مسألة الحدود بين قطر- السعودية معلقة حتى عام ١٩٦٥[٨٩]، إذا كانت لمشكلة الحدود بين كل من المملكة العربية السعودية وأمارة أبو ظبي وسلطنة عمان حول تبعية واحة البريمي من أهم ألا سباب التي وقفت في طريق حل الخلاف الحدودي بين قطر والسعودية آنذاك، فما أن بدأت مشكلة البريمي بالظهور حتى بدأ ألاهتمام بها بشكل متميز، فقد كانت تلك المشكلة كفيله في أن تركن الحكومتين البريطانية والسعودية جميع خلافاتها الأخرى على الرف إلى حين وما أن ازداد التوتر حولها بين السعودية وبريطانيا حتى أدى إلى تطور الخلاف وتدهور العلاقات بينهما بشكل كبير وشملت الخلافات مجالات لا علاقة لها بالمشكلة وهذا ما أدى إلى قطع العلاقات وبالتالي توقف المفاوضات، التي كانت تشمل المباحثات حول حدود قطر مع السعودية، فضلت بذلك مسألة الخلاف معلقة إلى فترات لاحقه[٩٠]، ومما زاد من حدة الخلاف بين الحكومة السعودية والحكومة البريطانية، إرسال الملك سعود وزير خارجيته الأمير فيصل إلى القاهرة ليوقع مع جمال عبد الناصر (المناهض للسياسية البريطانية في الشرق الأوسط) اتفاقية دفاع مشترك خاص بين مصر والسعودية في السابع والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٥ نكاية بالبريطانيين الذين احتلوا واحات البريمي في السادس والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٥[٩١]، وبعد تلك الاتفاقية تدهورت العلاقات أكثر بين الطرفيين بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ حيث وجدت السعودية مبرراً لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية احتجاجاً على احتلالها لواحة البريمي ولم تعود العلاقات إلى مجراها الطبيعي بين الطرفيين حتى عام ١٩٦٣[٩٢] أي بعد ما قررت بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي، وعادت المفاوضات بشكل رسمي بين الطرفيين من اجل التواصل إلى تسوية المشكلة الحدود بين قطر والسعودية عام ١٩٦٥، وقد تم أخيرا الاتفاق ودياً بين دولة قطر والسعودية على تعيين الحدود بينهما، إذ جعلها الاتفاق تبدأ من قرية سلوى حتى سواد أنثيل راسمة قوساً إلى الجنوب وتنتهي شرقاً شمال خور العديد[٩٣].

ما يلاحظ على تعين الحدود في الاتفاق الجديد هي نفس الحدود التي تقدمت بها قطر في مؤتمر الدمام ١٩٥٢ بوحي من بريطانيا ، وأيضاً تم الاتفاق بين الجانبين على النقاط الأتية[٩٤]:

أولا- يتعهد لإحدى شركات المسح العالمية القيام بمهمة مسح وتحديد نقاط الحدود بين قطر والملكة العربية السعودية على الطبيعة وإعداد خريطة بعد توقيع عليها الخريطة الرئيسة بين البلدين.
ثانيا- تشكيل لجنة مشتركة يناط بها مهمة إعداد مواصفات علمية للمسح وبيان نقاط الحدود بين البلدين والإشراف على تنفيذ عملية المسح.

وعلى ضوء ذلك يتبين أن الوجود البريطاني هو السبب الرئيسي في وجود المشاكل بين دول الخليج العربي حول حدودها المصطنعة إذ بعد انسحابها من المنطقة سهلت المهمة وحلت معظم المشاكل المتعلقة بالحدود وتمكنت الأطراف المعينة من التوصل إلى اتفاق بشكل ودي، وما يثبت ذلك انه سبق أن تم التوصل قبل الاتفاق الأخير بين قطر والسعودية بشأن الحدود بينهما في اتفاق مؤتمر الدمام ١٩٥٢ إلا أن بريطانيا لم توافق عليه، مما أدى إلى إحباط الاتفاق وبقيت المشكلة معلقة إلى أن حلت كما ذكرنا[٩٥].وعند التمعن فيما تقدم من أحداث يتضح لنا أن بريطانيا دائما كانت تحاول فرض الحلول بما يخدم مصالحها من دون أي اهتمام بمصالح الشعوب الخاضعة لها إذ لا يمكنها أن توافق على أي حل حتى وان كان باتفاق الأطراف ذات الشأن إذ كان فيها مماس أو خسارة لمصالحها الذاتية. وبذلك شهدت هذه الفترة تطور الخلاف حول بين قطر والسعودية وكان السبب في تطورها في كل مرة هي أعمال بريطانيا ومن ثم تجمد الخلاف حول حدود الطرفين بسبب بروز مشكلة بريمي التي بدأ الاهتمام بشكل متميز وما رافقها من نزاع مسلح أدى إلى انشغال الأطراف المعنية السعودية والبريطانية عن مشكلة الحدود القطرية السعودية، وتوجيه الاهتمام الأكبر إلى مشكلة البريمي فأدى تطور النزاع حول تلك الواحات ومن ثم قطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفيين السعودي-البريطاني بسبب الصراع على تلك الواحات واحتجاج المملكة العربية على العدوان الثلاثي شقيقتها مصر، إلى تعليق مشكلة الحدود القطرية_ والسعودية إلى مراحل قادمة.

الخاتمة

من خلال ما اطلعنا عليه في الفصول السابقة بشأن الخلاقات الحدودي البري بين المملكة العربية السعودية وقطر ١٩٢٢-١٩٦٥ ، اتضح لنا عدد من النتائج التي يمكن إجمالها بما يأتي :

أولا:- مع تعدد الأسباب التي من أجلها تبرز المشكلات الحدودية في منطقة الخليج إلا أن السبب الاقتصادي وخصوصاً النزاع حول مناطق تواجد النفط أو احتمالية وجوده يمثل السبب الأساس بل والجامع لكل مشكلات الحدود ، بل حتى صراع النفوذ بين القوى الدولية الأجنبية في المنطقة يمثل النفط الدافع الأساسي وراء بروزه بهذه الحدة في منطقة الخليج ولذلك نجد تسويات بعض مشكلات الحدود في المنطقة لم تهتم بمسألة السيادة .

ثانياً:- كانت بريطانيا قد أحكمت سيطرتها على منطقة الخليج العربي قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وقامت باستثمار المشكلات الداخلية التي كانت تعاني منها المنطقة خدمة لمصالحها ومن بينها الخلافات الحدودية ، وجاء اكتشاف النفط في المنطقة ليشكل عاملا مساعداً للجشع البريطاني بشكل خاص والغربي بشكل عام ، ولهذا نجد أن جميع إمارات الخليج العربي قد كبلتها بريطانيا بالتزامات غير شرعية تحرم عليها حق البحث والتنقيب عن النفط واستغلاله إلا بإذن منها وكان المقيم السياسي البريطاني في البحرين ووكلاؤه في كل من قطر والكويت وساحل عمان يتولون هذه المهمة ، وانطلاقاً من ذلك كان النفط أحد الأسباب الفعالة في بلورة الخلاف الحدودي بين المملكة العربية السعودية وقطر .

ثالث :- في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبعد قيام الشركات النفطية البريطانية من جهة والأمريكية من جهة أخرى بالتنقيب عن النفط في المناطق المختلف عليها بعد الحرب تجدد الخلاف الحدودي بين المملكة العربية السعودية وقطر فقدمت الحكومة السعودية عام ١٩٤٩ مذكرة بينت فيها حدودها مع قطر ضمت فيها مساحة أوسع مما قدمت عام ١٩٣٥ مما أدى إلى رفضها من جانب الحكومة البريطانية ، وقد استمرت المراسلات بين الجانبين وتمخض عنها

مؤتمر لندن ١٩٥١ الذي كان عبارة عن مؤتمر تحضيري لعقد مائدة مستديرة في الدمام ١٩٥٢ لوضع تسوية بشأن الحدود ، فمن بين ما توصلت إليه الدراسة أن بريطانيا أرادت من خلال سياستها هذه إما أن تحسم مشكلة الحدود لصالحها أو أن تعطل المفاوضات والإبقاء على ما يسمى بالوضع الراهن ، كان الموقف البريطاني دليلا على أنها (أي بريطانيا) مثلما كانت أحد الأسباب في ظهور الخلاف حول الحدود كانت سبباً في استمراره مستخدمة سياسة التفرقة كي تضعف الشعب العربي وتمزق وحدته من خلال زرع الخلاف بوسائل مختلفة.

مصادر البحث

١. احمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، ط١، الدوحة ،١٩٩٩، ص١٩٣.
٢. عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر١٩١٦ - ١٩٤٩، ط١، منشورات ذات السلاسل.
٣. سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج العربي معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٣ ، ص٧٥ .
4. Yousif Abrahim ALabdulla, A Study of Qatari – British Relation 1914 – 1945, London, Oct., 1981.
٥. عبد العزيز محمد المنصور، مصدر سابق، ص٧٥ .
٦. احمد زكريا الشلق، وآخرون، التاريخ السياسي لدول الخليج العربية الحديث والمعاصر، ط١، دار الكتب القطرية، الدوحة، ٢٠٠٥، ص٣٠٤ .
٧. يوسف إبراهيم العبدالله، العلاقات القطرية -البريطانية ١٩٩٤-١٩٤٥، ط١، مطابع رينو الحديثة، ٢٠٠٠، ص ٦٦.
٨. جمال محمود حجر، ألاستمرار والتغير في أوضاع قطر السياسية ١٩١٦- ١٩٣٥، ج١، بحث ضمن الكتاب ندوة التغير في المجتمع القطري خلال القرن العشرين، (د. م)، ١٩٩١، ص٩١.
٩. عبد العزيز محمد المنصور، مصدر سابق ،ص٥٣.
١٠. محمود طه أبو العلا، جغرافية شبه الجزيرة العرب، جغرافية المملكة العربية السعودية، ج٢، ط٢، القاهرة، ١٩٧٢،ص٥٠٩.
١١. احمد طربين، عبد العزيز آل سعود، منشئ دولة وباعث نهضة (دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية) مجلة العدد السابع، السنة الثانية الكويت ١٩٧٦، ص٥١ .
١٢. حافظ وهبة، خمسون عاماً في جزيرة العرب، مصر، ١٩٦٠،ص١١٦
١٣. عبد العزيز محمد المنصور، مصدر سابق ،ص٥٦.
١٤. فتوح عبد المحسن الخترش، عبد العزيز محمد المنصور، مصادر تاريخ قطر ١٨٦٨-١٩١٦، ط٢، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٤، ص٦٣.
١٥. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩١٤ – ١٩٤٥، المجلد الثالث، ج١ ، دار الفكر العربي، ١٩٩٦ ، ص٢٥٣.
١٦. طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني – الأمريكي على نفط الخليج العربي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠ ، ص٢٨٩-٢٩٠.
17. Arabian Gulf Oil Concessions 1911 – 1953 , Documents from the India Office, London, Recording the Negotiations and Agreements for the First Land – Based Oil Concessions in Kuwait , Bahrain ,Qatar , the Trucial States and Muscat and Oman. Vol.1, Qatar. Confidential, Political Agency, Kuwait, No. C-17, 18 January, 1934, from: Lt.-Colonel H.R.P. Dickson, C.I.E., I.A., Political Agent, Kuwait, to: the Hon'ble the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire., p.324.
١٨. عبد العزيز محمود المنصور، مصدر سابق ،ص٧٨.
١٩. أمين ساعتي، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية التسويات العادلة، المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩١، ص٥١.
٢٠. زاهية قدورة، شبه الجزيرة العربية كيأنها السياسية، بيروت، (د.ت)، ص٢٦-٢٧.
٢١. إبراهيم محمد إبراهيم شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربي منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام ١٩٧٢ ، ط١ ، الدوحة ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٤ .
22. Yousif Abrahim ALabdulla, op, cit, p.63.
٢٣. مازن البندك، قصة النفط، دار القدس، بيروت، ١٩٧٤، ص١٨١.

٢٤.عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٦-١٩٤٧ دراسة وثائقية، دار الريح للنشر، السعودية، ١٩٨١، ص٢٣٩.
٢٥.عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، حكومة الهند البريطانية و الإدارة في الخليج العربي دراسة وثائقية، ط١، الرياض، ١٩٨١ ،ص٢٨٢ .
٢٦.أمين ساعتي، مصدر سابق، ص٧٤.
٢٧.وثائق عرض المملكة العربية السعودية، وثائق عرض المملكة العربية السعودية ، التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ، بلا ، ١٩٥٥ ، ج١ ، ملحق رقم ٧، ص٢٥-٢٧.
٢٨.محمد رشيد الفيل، مشكلات الحدود السياسية في الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٤)، السنة الثانية، ١٩٧٦، ص٤٥.
٢٩.محمد رشيد الفيل، مصدر سابق، ص٤٥.
٣٠.مشاري عبد الرحمن النعيم الحدود السياسية السعودية البحث عن الاستقرار، دمشق، ١٩٨٦، ص٤١.
٣١.جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٩١٤-١٩٤٥، ص٣٣٤.
٣٢.مشاري عبد الرحمن النعيم، مصدر سابق، ص٤٢.
٣٣.جون كيلي، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، ترجمة أمين عبد الله، الكويت، ١٩٦٨، ص١٥١.
٣٤.جون كيلي، شبه الجزيرة العربية والخليج والغرب، ج١، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بيروت، ١٩٨٠، ص١٢٩-١٣٠.
٣٥.عبد العزيز محمد المنصور، مصدر سابق، ص١٠٢.
٣٦.صلاح العقاد، التيار السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص٢٠٦-٢٠٧.
٣٧.أحمد صالح خليفة، التنافس الدولي على نفط الساحل الغربي للخليج العربي ١٩٣٩ – ١٩٥٢، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٨ ، ص١١٣ .
٣٨.محمد فارس الفارس، ألاوضاع ألاقتصادية في إمارات الساحل (دولة ألامارات العربية المتحدة حالياً) ١٨٦٢-١٩٦٥، ، ط١، مركز ألامارات للدراسات والبحوث ألاستراتيجية، ألامارات العربية المتحدة ،٢٠٠٠ ،ص٢٢٩.
٣٩.جمال زكريا قاسم، ، جمال زكريا قاسم، الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٩١٤ – ١٩٤٥، المجلد الثالث، ج١ ، دار الفكر العربي، ١٩٩٦ ص ١٩١؛ (Yosif I. Al-Abdalla, op.,cit, p.55)
٤٠.جون كيلي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية ،ص١٦٩.
٤١.محمد متولي، مصدر سابق ،ص٦٣٩ .
٤٢.وثائق عرض المملكة العربية السعودية، مصدر السابق، ج١، ص٣٩٧
٤٣.جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧١، ص١٩١-١٩٢
44. U.S.S.D. Saudi Arabia International and Foreign Affairs 1945-1950, Memorandum of Conversation by Mr. James Terry Duse- Vice President, Aramco, 28, March, 1944, Film, 8 No. 7,6.
٤٥.جون، س، ولينكسون، حدود الجزيرة العربية قصه الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء ترجمة مجدي عبد الكريم، مكتبه مدبولي، القاهرة (د.ت)،ص٣٠٧ .
٤٦.رياض جاسم ألاسدي، ألاندفاع الجنوبي والجنوبي الشرقي السعودي، دراسات في المشكلات الحدودية مع الدول الجوار، سلسة بحوث شهرية محكمة تهتم بالخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية البصرة العدد(١) ،السنة (٢) ،كانون الثاني، ٢٠٠٠ ،ص٢٩
٤٧.احمد مصطفى ابو حاكمه، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، دار ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤، ص٢٢٤؛ أمين ساعتي، مصدر سابق، ص٨٤
٤٨.سالم مشكور، مصدر سابق ،ص٧٥.
49. John C. Wilknson, Arabia's Frontiers The Story of Britain's Boundary Drawing in the Desert, London, 1991, p.288.
50. Records of Saudi Arabia, , Primary Documents 1902 -1960 (Volume 9 1953 – 1960), 1992. Report of Saudi frontier Clolns, 1949-1955, P. 607.
٥١.احمد مصطفى ابو حاكمة ، مصدر سابق، ص ٢٢٤.
٥٢.جورج لونزوسكي، البترول والدولة في الشرق الأوسط، ترجمة نجدة هاجر، إبراهيم عبد الستار، ط١، بيروت، ١٩٦١، ص١٧٢
٥٣.جون كيلي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية ،ص١٧٥ .
٥٤.جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧١، ص١٩١-١٩٣
55. John C. Wilknson, op ,cit , p,293

56. Arabian Gulf Oil Concessions 1911-1953 Telegram from Bahrain to Management, London, No. 21886, dated, 31, October, 1949, p.653.
57. John C. Wilknson, op,cit,p,294

٥٨.جون كيلي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ص١٧٩ .
٥٩.جون .س. ولينكسون ،مصدر السابق، ص٣٥٣ .
٦٠.جون كيلي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ص١٨٩..

61. Yousif Abrahim ALabdulla, op, cit ,p55

٦٢.إبراهيم خليل احمد، خليل علي مراد، ايرأن وتركيا، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، الموصل ،١٩٩١. ص١٨٠.

63. John C. Wilknson, op,cit,p,294

٦٤.محمود بهجت سنان، أبو ظبي وإتحاد ألامارات العربية المتحدة ومشكلة البريمي، ط١، بغداد، ١٩٦٩، ص٢٠٢.
٦٥.وثائق عرض المملكة العربية السعودية، مصدر السابق ،ج١ ،ص٤٠٨-٤٠٩ .
٦٦.حمدي حافظ واخرون عمان وإمارات الخليج العربي، بيروت، ١٩٨٤ ،ص٦٢ .
٦٧.وثائق عرض المملكة العربية السعودية، مصدر السابق، ص٤٠٩ .
٦٨.أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخية السياسي ونهضته الحديثة دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت)، ص١٣٧؛ محمود بهجت سنان، أبو ظبي وإتحاد ألامارات العربية المتحدة ومشكلة البريمي، ص٢٠٢.
٦٩.جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧١، ص٢٠١.

70. Arabian Gulf Oil Concessions 1911-1953 British Presidency Bahrain, No.10817/52,8,January, 1952, p.335.

٧١.عبد العزيز محمد المنصور، مصدر سابق، ص٢٧ .

72. Arabian Gulf Oil Concessions 1911-1953, Revised summary of evidence in Support of the clime of Qatar in the Frontier Question p,657
73. Arabian Gulf Oil Concessions 1911-1953, op,cit , p, 658
74. John C. Wilknson, op,cit,p,324

٧٥.حافظ وهبة، مصدرسابق ، ص١١٣.
٧٦.جورج لونزوكسي ، مصدر سابق، ص١٧٣.
٧٧.حافظ وهبة، مصدر سابق، ص١١٣
٧٨.احمد مصطفى ابو حاكمة، مصدر سابق، ٢٢٨-٢٢٩ .
٧٩.وثائق عرض المملكة العربية السعودية، مصدر السابق ،ج١، ص٤١٣ .
٨٠.منير العجلأني، تاريخ مملكة في سيرة زعيم فيصل ملك المملكة العربية السعودية، وامام المسلمين، ط١، بيروت ١٩٦٨، ص٣٧٥ . ؛ صلاح العقاد، التيارات السياسية، ص٣١٠-٣١١.
٨١.امين سعيد، مصدر سابق، ص١٣٩.
٨٢.محمود بهجت سنأن، مصدر سابق، ٢١٠.
٨٣.جون. س. ولينكسون، مصدر السابق، ص٣٥٨.
٨٤.جون كيلي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ص١٨٩.
٨٥.جورج لونزوسكي، مصدر سابق ،ص١٧٢

86. John C. Wilknson, Op, Cit, p.298.

٨٧.جون كيلي، الحدود الشرقية للجزيرة العربية، ص١٩٠

88. Arabian Gulf Oil Concessions 1911-1953,op.,cit.,p.681.

٨٩.أروى هاشم عبد المحسن، مشكلات الحدود العربية – العربية في منطقة الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٦ ، ص١٦٥
٩٠.حافظ وهبه، مصدر سابق، ص١١٥
٩١.محمد حسين هيكل، ملفات السويس حرب الثلاثين سنه، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦ ، ص٣٧١ .
٩٢.جمال زكريا قاسم، الخليج العربي ١٩٤٥- ١٩٧١، ص٢١٨.
٩٣.صبري فارس الهيتي ، الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، ط٢، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١ ، ص٣٨٣.
٩٤.أروى هاشم عبد المحسن، مصدر سابق، ص١٦٥-١٦٦.
٩٥.صبري فارس الهيتي، مصدر السابق، ص٢٨٥